رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 10 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 22 / 3 / 2022

الصراع على السلطة في موريتانيا بعد عام 2005 دراسة في الاسباب والانعكاسات

The struggle for power in Mauritania after 2005 A study of causes and effects

أ.م.د.منى جلال عواد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
A.P.D Muna jalal awad
University of Baghdad/College of Political Science
mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م.د. احمد علي مخيلف
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
L.D.Ahmed Ali Mkheilef
University of Baghdad/College of Political Science
ahmed.ali.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

توالت تطورات المشهد السياسي الموريتاني بشكل متسارع بعد الانقلاب الموريتاني لعام 2005، على الرئيس الاسبق معاوية ولد سيدي احمد الطايع في اثناء زيارته للملكة العربية السعودية ، اذ شكل حدثا مهما في التاريخ السياسي الموريتاني لأنه فتح المجال أمام تطور الممارسة الديمقراطية في موريتانيا من جهة . وبداية مرحلة جديدة من الصراع على السلطة بين الحكومة والمعارضة فى موريتانيا من جهة اخرى . بسبب عوامل عديدة تتداخل في العملية السياسية.

الكلمات المفتاحية : الصراع على السلطة ، موريتانيا ، الانقلاب العسكري

Abstract

The developments of the Mauritanian political scene rapidly followed the Mauritanian coup of 2005, against former President Maaouya Ould Sidi Ahmed Taya during his visit to the Kingdom of Saudi Arabia, as it constituted an important event in Mauritanian political history because it opened the way for the development of democratic practice in Mauritania on the one hand. And the beginning of a phase On the other hand, a new struggle for power between the government and the opposition in Mauritania. Because of many factors that interfere in the political process.

Power struggle, Mauritania, Military coup: key Words

المقدمة

في الثالث من اب/أغسطس/ عام 2005 ، أستولى الجيش الموريتاني على السلطة بأنقلاب عسكري ، بينما كان الرئيس الاسبق معاوية ولد الطايع في المملكة العربية السعودية يحضر جنازة الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود، وحل محله المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية. برئاسة الراحل العقيد أعلي ولد محمد فال المدير العام للأمن الوطني واستلم الحكم في موريتانيا ، وحينذاك برر تدخل الجيش بمنع "الاضطرابات القبلية والعرقية الخطيرة"، وتعهد "باتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوات الأجتماعية ، وشملت أسباب الأنقلاب مواءمة الطايع مع الولايات المتحدة الامريكية ، وكونها واحدة من ثلاث دول عربية فقط التي أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع (إسرائيل). كما كان الدافع وراء الأنقلاب هو الرفض لقمع أحزاب المعارضة من قبل الرئيس معاوية ولد الطايع . وتقرر إجراء استفتاء دستوري ، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ، وتعهد قادة الانقلاب بعدم الترشح للأنتخابات. وأنتهت الحكومة العسكرية بإجراء الأنتخابات الرئاسية في11 /اذار/ مارس 2007.وأستلم السلطة الرئيس المنتخب هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في/ نيسان /أبريل/ 2007.

وفي 6 / آب /أغسطس/ 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قام الاثنان على الفور بأنقلاب أعتقلا خلاله الرئيس سيدي

محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحيى ولد أحمد الوقف، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة". بعدها استقال ولد عبد العزيز من المجلس العسكري وسلم الرئاسة لمجلس الشيوخ وترشح للانتخابات الرئاسية سنة 2009، قبل أن يجدد ولايته في انتخابات 2014 . اما بالنسبة الى الانتخابات الرئاسية في موريتانيا في 22/حزيران/ يونيو 2019، كانت النتيجة هي فوز ولد الغزواني برئاسة الجمهورية. وبذلك شهدت الساحة السياسية الموريتانية المزيد من الخلافات والصراعات السياسية . مما ادى الى تزايد حالة الانقسام السياسي ، بين النخب السياسية الموريتانية.

- وهنا نحاول التحقق من الفرضية الاتية : ان الية التغييرالسياسي وتداول السلطة في موريتانيا يكون اساسه الانقلابات العسكرية منذ عام 1978 لان النظام السياسي في موريتانيا هو نظام تقليدي وللقبيلة دور كبير في تحديد سمات هذا النظام بشكل عام.
- اما مشكلة البحث : تتمحورحول (أن البلاد لم يتوفر فيها حكم مدني حقيقي . وأن التحولات السياسية في ظل هذا النظام هي مقيدة)) .
- منهج البحث : وتأسيساً على ماسبق ، فأن بحثنا جاء لتحليل الصراع على السلطة في موريتانيا بعد عام 2005من خلال الاعتماد على منهج التحليل النظمي وكذلك على المدخل التاريخي لمتابعة الأحداث التاريخية والظروف السياسية في تلك المرحلة .
- وتضمنت هيكلية البحث مبحثين لكل مبحث مطلبين وكما يأتي :

المبحث الاول: (التغيير السياسي)* بعد عام 2005(انقلاب اب/اغسطس/2005)

شهدت موريتانيا عدد من التطورات السياسية منذ انقلاب عام 2005 والعودة الى الحكم العسكري . وهنا تثار العديد من الأشكاليات فيما يتعلق بتداول السلطة السياسية فيها ، وبدت واضحة علامات الصراع السياسي ، مما أثر ذلك على التحول الديمقراطي و تحديًا كبيرًا، يتمثل في كيفية الحفاظ على الاستقرار السياسي .

المطلب الاول: واقع الأنقلاب العسكري في موريتانيا لعام 2005

ان المؤسسة العسكرية في كثير من النظم المنتقلة حديثاً الى (الديمقراطية) لاتزال تؤدي دوراً مؤثراً في الحياة السياسية لأسباب تتعلق بطبيعة هذه المؤسسات ، وتعد موريتانيا من بين الدول التي أدت هذه المؤسسة دورا متحكماً وفاعلاً في الحياة السياسية.[1]

أرتبط تاريخ الجهورية الأسلامية الموريتانية بالعديد من (الأنقلابات العسكرية)* التي من خلالها، مارست المؤسسة العسكرية الموريتانية دورا كبيرا بالحياة السياسية من خلال تدخل الجيش بالعديد من الانقلابات التي ترجع الى عوامل مختلفة.[2]

أن تباين آر اء العسكريين المحكومين بواقعهم الاجتماعي الاسر أكثر مما هم محكومون بنزعتهم المهنية وضبابية الرؤية السياسية لديهم وغياب مشروع للمستقبل ، وتجاذب التيارات السياسية لهم–كل ذلك وأشعل الصراع بينهم وأشاع روح التنافس على السلطة وماتدره من مغانم، مما أدخل البلاد في دوامة من الاضطرابات والانقلابات والصراعات القبلية والجهوية والعرقية.[3] وهذا مانلاحظه في موريتانيا عندما وقع الانقلاب العسكري فجر الثالث من اب/اغسطس من عام 2005بعدما سيطرت وحدات من الجيش الموريتاني برئاسة العقيد (أعلي ولد الفال السباعي)* الذي كان يشغل منصب مدير الامن الوطني عام 1985 وأطاحت بالرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي كان في زيارة الى المملكة العربية السعودية ليقدم التعازي بوفاة (الملك فهد بن عبد العزيز)، وجاء هذا الأنقلاب ليعيد البلاد الى الحكم العسكري بعد انقطاع دام قرابة خمسة عشر سنة (1991_2005).[4]

قام العقيد أعلي ولد محمد فال بالإطاحة بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في أنقلاب عسكري سلمي في أعقاب أزمات سياسية كبيرة بالبلاد، تولى قائد الانقلاب السلطة في البلاد مع وعد بتسليمها لرئيس منتخب، وهو ما تم يوم19 /نيسان / أبريل 2007م؛ حيث تم تسليم السلطة للفائز بالأنتخابات الرئاسية محمد ولد الشيخ عبد الله .[5] ووضعوا موريتانيا على طريق مرحلة تحوّل واعدة إلى الحكم الديمقراطي المدني ، على الرغم من أنها لم تدُم طويلاً. وبدا لمدة وجيزة أن البلاد تسير على طريق الوحدة والأستقرار.[6]

لقد أدعى قادة الأنقلاب أن الهدف من انقلابهم هو "وضع حد لممارسات النظام الديكتاتورية"، و"التي أدّت إلى انحراف يهدد مستقبل البلاد"، وتعهدوا "بخلق ظروف مؤاتيه لأداء ديموقراطي وشفاف يستطيع أن يساهم فيه بحرية المجتمع المدني ورجال السياسة".[7] أي بمعنى آخر أنسداد أفق العمل السلمي الفعال لحل الأزمات . ويتجلى هذا الأستبداد بأجلى صورة في أستبداد السلطة التنفيذية بالدولة التي قد تختزل في الفرد رأس السلطة ، مع التضييق على الحرية ، ولا سيما على ثلاثية الحريات (المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم) ، في المجتمعين المدني والسياسي والعمل على تطويع وأستلاب ما ينشأ من منظماتهما لخدمة الحكم القائم.[8]

نجح العقيد أعلي ولد محمد فال ـ بدعم واتفاق مع المؤسسة العسكريةـ في انقلابه ضد نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ثم سلم السلطة إلى رئيس منتخب هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في/نيسان/ أبريل/ 2007.وفي 6/ آب/ أغسطس/ 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قام الاثنان على الفور بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحيى ولد أحمد الوقف، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة".[9]

ان تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد بشكل عام ، دفع المؤسسة العسكرية باجراء التغيرعن طريق أنقلاب عسكري ، بأعتبار أن ظاهرة الأنقلابات العسكرية في تغيير الأنظمة السياسية ظاهرة معروفة بالنسبة لموريتانيا .

المطلب الثاني: اسباب انقلاب عام 2005 في موريتانيا

جاء الأنقلاب العسكري السلمي الذي شهدته موريتانيا عام 2005، بقيادة القائد العسكري أعلي ولد محمد فال للإطاحة بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في أعقاب أزمات سياسية كبيرة ألمت بالبلاد ، إذ تولى قائد الانقلاب السلطة في البلاد، مع وعد بتسليمها لرئيس منتخب وقد حدث ذلك فعليا في 19 نيسان /أبريل/ 2007؛ بعدما فاز محمد ولد الشيخ عبد الله بالانتخابات الرئاسية، فيما (أعتزل قائد الانقلاب الحياة السياسية مؤقتا)*.[10]

لقد كانت علاقة الرئيس معاوية بعناصر الحركة الوطنية الديمقراطية جيدة ولذلك أستثمر الرئيس معاوية تلك العلاقة من أجل جر عناصر الحركة الفاعلين ورموزها إلى جانبه، فظل يحتفظ بهم كمستشارين ووزراء مما متن من تلك العلاقة، ما جعل عناصر الحركة الوطنية يدافعون علنا عن خيارات وتوجهات الرئيس معاوية ، وتعلقهم بمشروعه الهادف إلى دمقرطة الحياة السياسية في موريتانيا فقد ساعدوه على بناء هياكل النظام الديمقراطي، ووفروا له الشرعية اللازمة للاعتراف بنظامه ولم يتوقف دعم هذه العناصر لنظام ولد الطايع عند هذا الحد ، بل خدموه من موقع المعارضة وقد قاد هذه المعارضة مصطفى ولد بدر الدين الذي تربطه علاقات شخصية بالرئيس معاوية هذه المعارضة الظاهرية ساعدت ولد الطايع وساعدته على إضعاف المعارضة ، فكلما اشتدت المعارضة تقاعست جماعة الحركة الوطنية المعارضة من أجل إبطال مفعول النشاط الهادف إلى الإضرار بالرئيس ولد الطايع، والعكس كلما خفت صوت المعارضة ، انتعشت جماعة الحركة حتى لا تبقى ديمقراطية ولد الطايع بلا معارضة.[11]

كما عملت هذه الجماعة جاهدة من أجل كبح مد التيار السياسي الديني في موريتانيا، لكن هذا الود لم يتواصل بسبب براغماتية الحركة الوطنية فبعدما لاحظت أن الرئيس تحفظ على بعض رموزها كمظهر من المظاهر الشكلية، والبحث عن كبش فداء خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة 2003 ، تأكدت الحركة الوطنية الديمقراطية أن الرئيس ولد الطايع بدأ يبحث عن بديل لهذه الحركة، لكنها استغلت الفرصة وسبقت الرئيس ولد الطايع فهي التي أيدت الضباط الذين انقلبوا على ولد الطايع ، وهيـ أت لهم الأرضية عبر المسيرات الشعبية، كما تولت هذه الحركة الوطنية الدفاع عن الانقلاب عبر المنابر الدولية.[12] ان الباحث للحالة الموريتانية يلاحظ ان الرئيس ولد الطايع بذل مجهودات كبيرة من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية في موريتانيا، لكن هذه المجهودات أحبطها انتشار الفساد الإداري

والمالي ، وبالمقابل ضعف أجهزة الرقابة ، كما أن (مسعاه الديمقراطي الذي شرع في تأسيسه في 1991)* قد شابه الكثير من التداخل بسبب الاستبداد السياسي الذي أدى في مراحل متقدمة إلى المساس بحقوق الإنسان في موريتانيا ، فلقد قاوم الحركة الإسلامية بقوة ، ونكل ببعض رموزها ، وضيق عليهم عملهم عبر نصوص تنظيمية مجحفة كما تجلى الاستبداد في حل ثلاثة أحزاب سياسية ، والعديد من الصحف، ودفعه إلى محاكمة بعض قادة المعارضة، وفرضه الإقامة الجبرية عليهم، ورفض الحوار مع المعارضة، ومبالغته في تهميشهم، ورفضه التداول السلمي على السلطة.[13]

طبعا هذه العلاقة بين الدولة والأفراد، المحكومة بمنطق الزبونية والمحاباة بدل الحقوق والواجبات.[14] باعتبارإن الديمقراطية وحقوق الانسان متلازمتان، ففي ظل الديمقراطية تكون حقوق الانسان محترمة في الممارسة، وممارسة حقوق الانسان ضمانة للديموقراطية.[15] مما جعلت الدولة الوطنية الموريتانية تعاني أزمات بنيوية حادة أفشلت كل أوجه العصرنة السياسية والاجتماعية وجعلت المجتمع في حالة شلل وتفكك.[16]

لكن المحاولة الأنقلابية الفاشلة في عام 2003 خلطت أوراق ولد الطايع فبعدها ظهرت حركات وطنية في الداخل والخارج، متعددة الأطياف: إسلامية وقومية ، ليبرالية ويسارية، عصية على التدجين وجريئة على المواجهة، وقادرة على تحريك الشارع ،واستغلال الثورة المعلوماتية لفضح سياسات الطبقة الحاكمة، كما أنه من بين مخلفات هذه المحاولة الانقلابية المحاكمات التي تلتها بين سنتي 2004 و 2005 ، مما زعزع ثقة الكثيرين من حاشية النظام بقدرته على البقاء وخوفهم من أن يجرفهم معه في حالة الانهيار.[17]

كما أنه من بين أسباب انقلاب عام 2005 التطبيع مع (إسرائيل) سنة 1999 هذه الخطوة يراها الكثير من المحللين أنها بداية النهاية لنظام ولد الطايع فقد جوبه هذا الأمر بمعارضة كبيرة من قبل الموريتانيين الذين خرجوا في مسيرات منددة بهذه الخطوة التي اعتبروها بيع للقضية الفلسطينية وخيانة لها ، ما أوقع نظام ولد الطايع في حرج كبير داخليا وخارجيا ، ولم يقدم هذا النظام المسوغات الموضوعية لاتخاذه هذه الخطوة، التي جاءت بعد لقاءات سرية بين الطرفين بقيادة واشنطن، جاء هذا التقارب الموريتاني_ الامريكي بعد تصدع علاقات موريتانيا مع فرنسا، وكان هذا من بين أسباب ضعف وسقوط نظام ولد الطايع ، بل يراه العديد من المحللين بأنه السبب الرئيس والمباشر لحدوث انقلاب 2005، ان المتتبع لمسار تطور العلاقات بين فرنسا وموريتانيا يلاحظ أن هذه لعلاقة مرت بمراحل توتر شديدة خاصة بعدما طرد ولد الطايع البعثة العسكرية الفرنسية ، وفرض التأشيرة على المواطنين الفرنسيين، كما أوقف بث إذاعة فرنسا الدولية، وعندما حاولت فرنسا معاقبته من خلال محاكمة أحد الضباط الموريتانيين جاء للتدريب بفرنسا، قامت أجهزة أمنية موريتانية بتهريبه إلى موريتانيا وإظهاره

في التلفزيون كنوع من التحدي لفرنسا، فقامت فرنسا بالتلويح بإشهار ملف حقوق الإنسان ، واتهام الرئيس معاوية ولد الطايع بالعنصرية ضد الزنوج لكن ولد الطايع حاول امتصاص الغضب الفرنسي بدعوة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، عندما بدأ مشروعه الديمقراطي وطلب فتح صفحة جديدة مع فرنسا، وإعطاء اللغة الفرنسية مكانة رفيعة في التعليم وحسن علاقته مع جاره الجنوبي السنغال، كل ذلك من أجل ود فرنسا.[18]

لكن ولد الطايع لم يحفظ الدروس الماضية فأغضب فرنسا مرة أخرى بعدما انسحب من منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقام بربط علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل)، وانجذب نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين وفرنسا تتعامل مع نظام ولد الطايع بحذر شديد ، ولم تعلن له صراحة عن عدائها إلا بعدما منح تراخيص لشركات أمريكية للتنقيب عن البترول في السواحل الموريتانية، بعدها قررت فرنسا وضع حد لتعاونها مع العقيد ولد الطايع، والبحث عن شريك جديد يكون أكثر استجابة، وبالفعل تمت حياكة المؤامرة الانقلابية في الوقت المناسب وبالتنسيق مع الجماعة الموريتانية الموالية لفرنسا، وبنفس الطريقة التي جاء بها ولد الطايع إلى الحكم إلى جانب هذه التطورات السياسية المتلاحقة التي خلقت العديد من القوى المعارضة الساخطة على نظام ولد الطايع، كانت الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد باعثا على زيادة الحقد الشعبي على النظام، فقد عانى المواطن الموريتاني من ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية بسبب انخفاض الأجور، وتخلت الدولة عن دورها في تقديم بعض الخدمات كالصحة والتعليم، ووفقا لتقديرات عام 2004 ، يعيش حوالي 40 %من الموريتانيين تحت خط الفقر لذلك لم يكن انقلاب عام 2005 مفاجأة للعديد من المراقبين للساحة السياسية الموريتانية، ولكن المفاجئ والجديد في هذا الانقلاب هو أن قادته من المقربين للرئيس ولد الطايع.[19]

فالعقيد محمد فال كان مديرا عاما للأمن الوطني، والذراع الأيمن لولد الطايع ، ومحمد عبد العزيز كان يشغل منصب رئيس الحرس الرئاسي الموريتاني، وقد ساهم من قبل في إفشال محاولتين انقلابيتين ضد الرئيس الطايع لكن نتيجة للأسباب المذكورة سابقا ،انقلب هؤلاء على ولد الطايع ، وشكلوا بعد نجاح الانقلاب المجلس الوطني للعدالة والديمقراطية ، وتكون من قادة الانقلاب (18 فردا) يرأسهم العقيد ولد فال ولقد أقروا في أول بيان لهم أن هذا الانقلاب لم يأت إلا نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد . كما وعد المجلس بتولي حكم البلاد لمدة عامين كمرحلة انتقالية تجرى بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية، كما أصدر المجلس العسكري ميثاقا أطلق عليه الميثاق الدستوري للمجلس ويحوي احد عشرة مبدأ يتعهد فيه المجلس بتحقيق العدالة والديمقراطية واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها موريتانيا سابقا، أما من ناحية ردود الفعل، فلقد قوبل الانقلاب

بترحيب شعبي عبر عن نفسه في شكل مسيرات شعبية في العديد من أنحاء موريتانيا، وكذلك العديد من القوى و الأحزاب المعارضة، حيث رحبت حركة فرسان التغيير مؤكدة في بيان رسمي صدر عنها أن هذا العمل كان ضروريا لإنقاذ البلاد من الاستبداد والطغيان، كما رحبت الحركة الإسلامية الموريتانية بهذا الانقلاب، و أكدت على ضرورة التشاور مع جميع الأطراف السياسية والعودة إلى الحياة الدستورية وطي صفحة الديكتاتورية أما على المستوى الدولي ، فكان عكس الداخل فلقد قوبل هذا الانقلاب برفض من قبل هيئة الأمم المتحدة، واعتبره أمينها العام محاولة للوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية، ودعى للتسوية الخلافات بوسائل ديمقراطية وسلمية ، ولم يختلف موقف الاتحاد الأوروبي على الأمم المتحدة ولذلك سارع ولد فال عقب الانقلاب إلى الاجتماع بسفراء الدول الغربية بنواكشوط لتوضيح دوافع الانقلاب وطبيعته السلمية وإنهاء حكم الاستبداد وإنقاذ البلاد من تراكمات المرحلة السابقة.[20]

المبحث الثاني :التحولات السياسية في موريتانيا بعد انقلاب عام 2005

منذ استقلال موريتانيا في 28 /11 / 1960، لعبت الاختلافات العرقية دوراً إلى حدٍّ كبير في تغذية الصراع بين الدولة والمجتمع في موريتانيا.مما يؤدي الى عدم الاستقرارالسياسي وكثرة الانقلابات العسكرية والانقلابات المضاده .

المطلب الاول: المرحلة السياسية الانتقالية (2005__2007)

كان انقلاب3 آب/أغسطس أبيض وجاء بالطريقة نفسها التي جاء بها انقلاب 12 كانون الأول/ديسمبر 1984 , وقدم نفس الوعود التي يأتي في طليعتها إرجاع الحق إلى الشعب, ورفع المظالم, مما يثير من الشك أكثر مما يبث من الطمأنينة. وهذا ما جعل رفض المجتمع الدولي للحركة الانقلابية ، تلقائيا. وكانت نتائج ذلك الرفض إيجابية, سواء من حيث الضغط الشعبي الداخلي أو الضغط الدولي الخارجي. وكان من الواضح أن الظروف الدولية والإفريقية لا يمكن أن تتقبل نظاما انقلابيا, خاصة في بلد كموريتانيا. وبغض النظر عما كان ينويه الانقلابيون, فإن المنظمة الإفريقية والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية رفضوا فكرة الانقلاب جملة وتفصيلا, رغم وعيهم بدواعيه الموضوعية. ووجد تحالف القوه الحية الموريتانية في انقلاب الثالث من آب/أغسطس بارقة أمل بزوال نظام لطالما تمنوا زواله بأي طريقة, ً ومخرجا من حالة الانسداد السياسي الخطير في البلد; فغضت الطرف عن المآخذ المبدئية على الانقلاب كطريقة لتغيير النظام, وتجاوبت مع وعوده, وعززت جانبه أمام خصومه في الداخل والخارج.[21] وفي ظل ضغط العاملين الداخلي والخارجي, قدم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية تعهداته المكتوبة المتمثلة داخليا في توصيات "الأيام

التشاورية 65_" المنعقدة من 25 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2005, وخارجيا في التعهدات الأربع والعشرين التي قدمت لبروكسل مباشرة بعد ذلك. ومع أن الأيام التشاورية كانت جزءا من التعهدات الأربع والعشرين, فإن الحكام العسكريين جندوا المعارضة في الداخل والخارج للتوافد على بروكسل لإقناع البرلمان الأوربي بجديتهم في تنفيذ التزاماهم.[22] وبذلك انتهت اكبر حقبة حكم لرئيس واحد في موريتانيا(حكم الرئيس معاوية ولد الطايع البلاد لحقبة دامت بين (1984_2005)) وقد عدت القيادات العسكرية حكمها، حقبة أنتقالية تأهيلا للعودة الى الحكم المدني. [23]

وبما ان الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي.[24] فقد ترتب خلال هذه الحقبة التي دامت تسعة عشر شهرا استحقاقات انتخابية وهي :[25]

1- اجراء تعديل دستوري في ٢٤ حزيران/يونيو/ ٢٠٠٦.

2- اجراء انتخابات تشريعية وبلدية في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ٢٠٠٦ يعقبها انتخابات لمجلس الشيوخ.

3_ اجراء انتخابات رئاسية في 11/اذار/مارس /2007

المطلب الثاني: التطورات السياسية في موريتانيا بعد عام 2007

وإذا ما عرجنا على نتائج الانتخابات الرئاسية، لوجدنا ان الدورة الأولى لها قد جرت في 11/اذار/ مارس 2007 ، وشهدت إقبال عدد كبير من الناخبين على صناديق الاقتراع، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 70 % أما عدد المتنافسين في هذه الدورة، فبلغ (19)مرشحا بينهم اثنان من الأقلية الزنجية، واستحوذت الأغلبية العربية على العدد الباقي للمرشحين ، وما يلفت الانتباه في هذه الانتخابات هو خلوها من العنصر النسائي على الرغم من أن المرأة الموريتانية لها دور بارز في الحياة السياسية. [26]

جرت الانتخابات الرئاسية في 11/اذار/2007 بين عدة مرشحين وكانت نتائجها حصول المرشح سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بحصوله على نسبة 24 %من الاصوات ، وجاء المعارض المخضرم احمد ولد داداه ثانيا بحصوله على 20 %من الاصوات من مجموع الناخبين البالغ عددهم مليون ومئة الف ناخب، وبعد فشل كل من المرشحين في الحصول على الغالبية المطلقة التي تؤهله للفوز بالانتخابات بدأت الاستعدادات لأجراء الجولة الثانية يوم 25 آذار2007 بين المرشحين اللذين حصلا على النسبة الاعلى من الاصوات في الجولة الاولى وبعد فرز نتائج التصويت كانت النتيجة النهائية فوز المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله بنسبة 58,52 % في حين حصل منافسه ولد داداه على نسبة 41 % وتبنى الرئيس المنتخب برنامجا اصلاحيا تدريجيا. في حين تبنى خصمه برنامجا تضمن اصلاحات جذرية.[27] وجرى

تنصيب الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في 19 أبريل 2007 كأول رئيس مدني لموريتاني بعد انقلاب 2005.[28]

وعد الرئيس المنتخب بمحاربة المشاكل التي عانى منها المجتمع الموريتاني وايجاد الحلول لها ومنها الرق، الرشوة، الفقر، ورفع المستويات المعاشية للمواطنين، مع تأكيد حرصه على تقديم ضمانات لحفظ دور المؤسسات الديمقراطية المنتخبة[29] ، كانت آمال الرئيس المنتخب ووعوده اكبر من قدراته وامكانيات نظامه وطبيعة المجتمع السياسي الموريتاني، فقد مرت حقبته الرئاسية بمطبات وازمات عدة لم تكن في صالح إمكانية تنفيذه لوعوده، بعضها ترجع لطبيعة التركة التي ورثها وبعضها ترجع لطبيعته البدوية.[30]

أحتدم الصراع بين الرئيس (سيدي ولد الشيخ عبد الله) وخصومه في الحياة السياسية الموريتانية، وكان قد اخل بأهم الشروط الدستورية التي اقرت منع الرئيس من الانتماء للأحزاب، حين اقدم على تشكيل حزب سياسي وقام باختيار رئيسه، رئيسا للوزراء في خطوة ظهرت كأنها محاولة لتجيير الساحة السياسية لمناصريه، وعانت العملية السياسية من كثرة السلبيات، التي فاقمتها ممارسات الرئيس، وقد تطور الصراع بين الرئيس وخصومه واندفع لتحييدهم وكان من ضمن خطواته، اقالة جميع قادة الجيش في خطوة استباقية املا في تحييد حركاتهم اولا وتحجيم دور المؤسسة العسكرية لصالح انصار الرئيس ثانيا.[31]

في/ آب/ أغسطس/ 2008 ،استولى محمد ولد عبد العزيز على السلطة بانقلاب عسكري، وحينذاك برر تدخل الجيش بمنع"الاضطرابات القبلية والعرقية الخطيرة"، وتعهد "باتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوات الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المحرومة نتيجة لممارسات الرق السابقة ".[32]

وجاء الانقلاب الذي شهدته موريتانيا في 6/ آب /أغسطس/ 2008، ليطيح بالشرعية السياسية التي شهدتها البلاد قبل 15 شهرا، هذا الانقلاب الذي قام به الجنرال محمد ولد عبد العزيز طرح عدة تساؤلات خاصة بتوقيته من ناحية، وأسبابه من ناحية ثانية وانعكاساته الداخلية والخارجية، ومستقبل العملية الديمقراطية في البلاد بعد هذا الانقلاب كما ذكرنا سلفا أن الانقلاب جاء بعد ساعات قليلة من إصدار الرئيس ولد الشيخ عبد الله مرسوما رئاسيا يقضي بإقالة قائد أركان الجيش وحرس الرئاسة والحرس الوطني والدرك، فأمر الجنرال محمد ولد عبد العزيز كتيبة من الجنود لمحاصرة مقر الرئاسة واعتقلوا الرئيس ولد الشيخ و رئيس الوزراء يحي ولد الوقف، و لم يتم أي أحداث لإطلاق نار أو عنف، وبعدها تم إيقاف البث الإذاعي والتلفزيوني لفترة قصيرة، و تفاوض الجنرال محمد ولد عبد العزيز مع الرئيس ولد الشيخ للعدول على قراره لكنه رفض، وبعد ذلك أصدر الجيش بيانه الأول أعلن بموجبه إبطال العمل

بمرسوم إقالة القادة العسكريين، كما أعلن الجيش تأسيس مجلس للدولة لحكم البلاد، ومن بين أسباب هذا الانقلاب نذكر منها أنه جاء في خضم الأزمة السياسية المستفحلة بين الرئيس باعتباره يمثل رأس السلطة التنفيذية، وبين البرلمان بمجلسيه، ويرى بعض المراقبين أن هذه الأزمة بدأت بانقلاب دستوري ديمقراطي وذلك بانسحاب 48 نائب حيث عبروا عن خيبة أملهم في الرئيس وسياسته منذ اعتلائه السلطة قبل 15 شهرا وبذلك فقد الرئيس الأغلبية في البرلمان، و لم يكن أمامه سوى خيارين إما حل البرلمان أو إقالة الجنرالات الذين اتهموا بمؤازرة النواب المنسحبين، ولم يكن أي الخيارين في صالحه ، و في حجم هذه الظروف السياسية التي استغلتها المؤسسة العسكرية لتسويغ الانقلاب.[33]

ان وصول العسكر الى السلطة له تداعيات مباشرة على مسيرة الدولة الوطنية الموريتانية؛ لان وصولهم إلى السلطة أدى إلى ظاهرة أتسمت بها الحياة السياسية الموريتانية منذ ذلك الحين وهي: عدم الاستقرار السياسي ، الاجتماعي والاقتصادي.[34]

وفي/تموز/ يوليو 2009 أجريت انتخابات رئاسية تعددية، شاركت فيها عدة أحزاب سياسية موريتانية، وتنافس خلالها تسعة مرشحين، منهم مستقلون ومنهم ممثلون عن الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، وبإشراف مراقبين دوليين ذوي خبرة ومصداقية متفق عليها، على رأسهم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمنظمة العربية للديمقراطية والجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات، وغيرهم. فاز محمد ولد عبد العزيز بنسبة 52،58% من أصوات الناخبين، ولم تظهر أي مؤسسة منافسة خروقات أو مظاهرسلبية في المشهد الانتخابي،واعترفت أحزاب المعارضة بنتائج الاقتراع، ولكنها عادت لاتهام ولد عبد العزيز، بخرق بعض بنود (أتفاق داكار)*، وعادت الاحتقانات من جديد ونشبت أزمة سياسية واجتماعية ومؤسسية بين النظام وبعض أطياف المعارضة التي لجأت لمقاطعة الانتخابات البلدية والبرلمانية في 2013، وكذلك الأنتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها 2014، ليعود التوترفي البلاد.[35] . شهد شهر/حزيران/ يونيو 2019 الأنتخابات الثالثة لموريتانيا من بعد موجات الاضطرابات والانقلابات التي شهدتها منذ عام 1998، اذ تعد هذه الانتخابات هي أول تداول سلمي حقيقي للسلطة في البلاد، ورغم كون هذه الانتخابات هي الثالثة منذ عام 2009 والتي استطاع الرئيس محمد ولد عبد العزيز الفوز بيها فيرجع وصوله للسلطة إلى عام 2008 عن طريق أنقلاب، ثم أستمر في السلطة عن طريق انتخابات 2009 ومن بعدها انتخابات 2014 ولم تشارك المعارضة في أى من تلك الانتخابات. شهدت انتخابات 2019 تنافس ستة مرشحين من ضمنهم مرشح الرئاسة محمد ولد الغزواني، وتأتي أهمية هذه الانتخابات في كونها الانتخابات الاولي التي تشارك فيها المعارضة والتي تشارك فيها الكثير من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. [36]

اما الوضع عشية الانتخابات : شهدت موريتانيا مجموعة من المتغيرات التي أدت إلى الدفع نحو التداول السلمي للسلطة، ومن ضمن هذه المتغيرات كانت المعارضة، اذ استطاعت المعارضة رغم وضعها السئ والمشتت في البلاد أن تكون فاعلا قوي في بعض الأحداث كمبادرة تغير الدستور، حيث ينص الدستور الموريتاني في المادة الثامنة والعشرين على أن إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية تكون لمرة واحدة فقط، وقبيل الانتخابات كان هناك دعوات لمبادرات لتعديل هذه المادة، وفور إعلان المعارضة عن رفضها أى محاولات لتغير الدستور دعت الشعب للاستعداد للنزول للانقلاب على الحاكم وتغييره للدستور وللمسار الديمقراطي الذي تتبناه موريتانيا ولضمان التداول السلمي للسلطة والسير في خطي التنمية والاستقرار المرتبطان بالتحول الديمقراطي، وقرر محمد ولد عبد العزيز ايقاف أى مبادرة لتعديل الدستور وجاء ذلك في بيان رسمي له،ولعل هذا المشهد من أقوى المشاهد التي تواجدت فيها المعارضة الموريتانية قبيل الانتخابات، كما قامت المعارضة بتشكيل إئتلاف حتى يتم توحيد صف المعارضة في شكل تقديم مرشح واحد ضد مرشح السلطة. (37)

كما يعد الوضع الاقتصادي للدولة الموريتانية من أهم العوامل الحاسمة في اختيار الرئيس الجديد، فسار محمد ولد عبد العزيز طوال عشر سنوات على خطى ثابتة من أجل رفع كفاء القطاع الاقتصادي الموريتاني وذلك من خلال خطة عمل واسعة شملت كافة القطاعات حيث عمل على تأهيل الكوادر الشبابية وإشراك المرأة ووصلت المرأة في عهده إلى أعلي المناصب، هذا إلى جانب انشاء منطقة حرة بالعاصمة الاقتصادية كدفع لعجلة الاقتصاد في البلد وفتح الباب أمام المستثمرين من خارج الوطن، وعمل على تطوير البنية التحتية لجذب المستثمر من طرق ومنشأت، كما عمل على اعادة تخطيط العشوائيات خصوصا العاصمتين الاقتصادية والسياسية. وفي تقرير 2019 والخاص بمؤشرات حرية الاقتصاد "economic freedom" فان الاقتصاد الموريتاني استطاع أن يصعد بـ(1,7 نقطة) لتصبح موريتانيا في المرتبة 119 بدرجة 55,7 وتحتل المرتبة 19 من بين 47 دولة في منطقة افريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من الوضع في افريقيا والحرب على الإرهاب التي بدأت في اواخر القرن الماضي وازدادت في أخر سنوات، وعلى الرغم من وضع المنطقة اودول الجوار الموريتاني إلا أن موريتانيا استطاعت أن تضع خطة لمكافحة الإرهاب وتنجح في التصدي للهجمات والجماعات الإرهابية، حيث واجهت الحكومة الموريتانية التحدّي الجهادي من خلال عدت إجراءات ومنها التوقيفات والمداهمات وتطوير قدرات عسكرية واستخبارية جديدة، وتعزيز السيطرة الحدودية، وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة والدول الإقليمية المجاورة، وإلى جانب ذلك عملت على إعادة إدماج المجاهدين في المجتمع بعد إقناع بعض الجهاديين المسجونين بعدم شرعية العنف ضد الدولة وذلك من خلال حوار واسع من قبل المؤسسات الدينية في المجتمع وإعادة التلقين العقيدي مع الجهاديين. واستعان النظام ببعض الشخصيات الدينية ذات الشعبية الواسعة كالشيخ محمد الحسن ولد الددو. ولعب الاعلام دور

في التصدي للحركات الجهادية حيث استخدمت الحكومة الأداة الاعلامية فنقلت هذه القنوات تصريحات الحركات الجهادية الاقليمية وقدمت تقارير وأفكاراً حصرية ذات قيمة كبيرة للباحثين في شؤون مكافحة الإرهاب. ويعتبر ملف الإرهاب من أهم الفواعل في الانتخابات الموريتانية حيث شهدت البرامج الانتخابية للمترشحين الست محاربة الإرهاب والعبودية.[38]

مرت العملية الانتخابية بالكثير من المراحل حتي الوصول إلى إعلان النتائج النهائية وفوز محمد ولد الغزواني، بدأت بتأسيس اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات بموجب القانون رقم 17 لسنة 2009 القاضي بإنشاء اللجنة ، والذي ألغي بموجب القانون رقم 27 لسنة 2012 المطبق حاليا، ويتكون من(33) مادة مبوبة في (6 أبواب). وتعد لجنة الانتخابات بحسب القانون المنشئ لها بمثابة سلطة عمومية مستقلة تكلف بالاشراف على جميع العمليات الانتخابية. [39] قبيل الانتخابات دعت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الموريتاني بضرورة تغيير أعضاء اللجنة لضمان نزاهة العملية الإنتخابية وحتي يتم تمثيل المعارضة جنبا إلى جنب مع النظام في اللجنة وحتى لا يقوم النظام بتزوير العملية، وبالفعل قام الرئيس بتشكيل لجنة تضم (22)شخصية بارزة في الموالاة والمعارضة والتي تولت مهمة تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وفي الثامن عشر من/نيسان/ أبريل قامت الرئاسة بإعلان اسماء اعضاء اللجنة. وعلى الفور قامت اللجنة بالشروع في الاجراءات الانتخابية واعلان المخطط الزمني للانتخابات وموعد فتح باب الترشح والصمت الانتخابي وموعد الجولة الاولي والثانية اذا تطلب الأمر. واعقب تأسيس اللجنة الخطوة الثانية وهي المرشحين، فور فتح باب الترشح للانتخابات وحتى غلقه تقدم للسباق الانتخابي ست مرشحين من ضمنهم مرشح النظام والرئيس الجديد محمد ولد الغزواني هو قائدا سابقا للجيش ووزير دفاع سابقا وهو صديق مقرب للرئيس ولد عبد العزيز والذي اعلن تأييده له وشارك معه في الانقلاب عام 2008، وثاني المرشحين سيدي محمد ولد بوبكر الذي يتبنى شعار التغيير المدني والمدعوم من قبل إئتلاف يضم حزب تواصل الاسلامي إضافة الى تشكيلات سياسية اخرى كان تم حلها بسبب ضعف نتائجها الانتخابية، وقد شغل منصب رئيس الوزراء في عهد معاوية ولد سيد أحمد الطايع في التسعينيات، كما عمل دبلوماسيا في عدد من الدول. والمرشح الثالث هو بيرام الداه اعبيد وهو مناضل ضد العبودية عرف منذ ظهوره 2008 ناشطا حقوقيا راديكاليا، ينحدر من شريحة (الحراطين)* المنحدرين من سلالة العبيد الأفارقة. نال جوائز دولية عن نضاله ضد العبودية في موريتانيا، وترشح عام 2014 وحصل على 8% من أصوات الناخبين ليحل ثانيا بعد الرئيس الحالي. رابع المرشحين البارزين في الحملة الانتخابية هو الدكتور محمد ولد مولود وهو أستاذ جامعي ورئيس لحزب قوى التقدم، يعرف بمعارضته لكل الأنظمة الماضية بمن فيها نظام ولد عبد العزيز. خامس المرشحين هو بابا حميدو كاني وكان حصل على أقل من 2 % في انتخابات 2009 وهو صحافي،

أخيرا يدخل السباق الانتخابي محمد الأمين المرتجي الوافي الخبير المالي والموظف الكبير في وزارة المالية.[40]

بدأت الحملات الانتخابية للمرشحين الست وفقا لمخطط اللجنة المستقلة في 7 من/حزيران/ يونيو 2019 والتي استمرت إلى /20حزيران/يونيو، واجريت الانتخابات في ال 22 من يونيو وفور انتهاء العملية الانتخابية بدأت اللجنة في تجميع الأصوات لإعلان النتائج النهائية. وانتهت العملية الانتخابية بإعلان المجلس الدستوري النتائج النهائية بفوز محمد ولد الغزواني بنسبة 52% وحصل على 483007 صوت ويليه بيرام الداه الداه اعبيد بنسبة 18,59%، وفي المركز الثالث سيدي محمد بوبكر بوسالف حصل على 165995 بنسبة 17,87% وفي المرتبة الرابعة حاميدو بابا كان 8,70%، ثم محمد سيدي مولود بنسبة 2,44%، وأخيرا محمد الأمين المرتجي الوافي بنسبة 0,40%.واعترضت المعارضة على نتائج الانتخابات فور إعلان النتائج والمتمثلة في الخمس مرشحين، وأصدروا بياناً رفضوا فيه إعلان حملة ولد الغزواني فوزه في الانتخابات بدعوى أن اللجنة المستقلة للانتخابات لم تنتهي من عملها ، ووجه البيان اتهام لنظام ولد عبدالعزيز بتزوير الانتخابات وازدراء إرادة الشعب، وقام المرشحين الخمسة بالتوقيع على البيان.[41] وقد يعد فوز (ولد الغزواني) في الانتخابات فرصة مناسبة لانتقال ديمقراطي مناسب ومعالجة الملف الاقتصادي المعقد في موريتانيا .والحفاظ على الوحدة الوطنية من الانقسمات القبلية والجهوية .

الخاتمة

تميز النظام السياسي الموريتاني منذ استقلال البلاد بسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم، ما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد حتى وإن طالت دورة النظام كما حدث مع نظام الرئيس الاسبق معاوية ولد سيدي احمد ولد الطايع الذي استمر لنحو عشرين عاما.

تجسّد موريتانيا المخاطر التي تطرحها هذه الدول غير المستقرّة، والتي تتمتّع بقدرات ضعيفة، على الأمن الإقليمي والدولي. وثمّة ثلاثة ضغوط تبرز بوصفها حاسمة بالنسبة إلى وضع موريتانيا الحالي من عدم الاستقرار: ضعف وفساد مؤسّسات الدولة؛ التوتّرات الاجتماعية والسياسية المتجذّرة في الهياكل القبليّة القديمة والانقسامات العرقيّة والعنصرية التاريخية، وتنامي التشدّد في أوساط الشباب الموريتاني. وتتفاقم مشكلة التطرّف الداخلي بسبب ترابطها مع القوى العابرة للحدود الوطنية مثل عمليات التهريب غير المشروعة والشبكات الإرهابية الإقليمية. هذه العوامل يعزّز بعضها بعضاً، وتخلق حلقة مفرغة يجب كسرها من أجل استعادة شيء من الاستقرار.

إن تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز قدرة الدولة، أمر بالغ الأهمية لتحسين الظروف الاقتصادية وبناء ثقة الشعب في المؤسسات الوطنية في موريتانيا. بيد أن تغيير العقد بين الدولة والمجتمع لن يكون سهلاً أو سريعاً. فمثل هذا التحوّل المؤسسي يتطلّب قيادة وطنية مسؤولة، بالإضافة إلى جهات دولية مانحة لديها العزيمة ومستعدة لربط المساعدة الاقتصادية بتحسّن الأمن الشخصي. إن تاريخ موريتانيا معروف بظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

قائمة الهوامش

*** التغير السياسي : يتحدد المفهوم "بمجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: اعداد ادارة البحوث والدراسات : قراءات نظرية التغير السياسي _المفهوم والابعاد، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016، ص5. وكذلك إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع: موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994. وكذلك ينظر الى : وجيه عفدو علي: منهج التغيير السياسي في فكر الحركات الاسلامية ،اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2012 ، ص ص 8_26.**

1.مصعب عطية ذنون: دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990 ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان ، العدد 19،مارس 2021، ص385

***بدأت الانقلابات العسكرية في موريتانيا عام 1978، عندما أنهى العسكر حكم المختار ولد داداه ، ثم توالت الانقلابات : 1979 ،1980 ،1984، 2003 و2005، وكان آخرها عام 2008.ولمزيد من التفصيل عن ذلك ينظر الى: تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا:ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events .وكذلك ينظر الى : خيري عبد الرزاق جاسم :التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي ،مجلة مركز دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 43،2010، ص ص28_29**

2. مصعب عطية ذنون: دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990،مصدر سبق ذكره.ص392.

3. خيري عبد الرزاق جاسم :التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي،مصدر سبق ذكره ، ص25

***أعلي ولد الفال السباعي:((1952_2017)، عسكري وسياسي موريتاني وتلقى تعليمه الأولي قرب العاصمة نواكشوط (1966/1960)، قبل أن ينال شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) في 1973، واختتم تعليمه الجامعي بالحصول على الإجازة في القانون من إحدى الجامعات المغربية منتصف السبعينيات. التحق في مرحلة مبكرة من حياته بالمؤسسة العسكرية ، انقلب على الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع عام 2005 وتولى الرئاسة حتى إجراء انتخابات في 2007.لمزيد من التفاصيل ينظر الى: اعلي ولد محمد فال.. سيرة ذاتية: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) : https://www.aljazeera.net/news/arabic**

4.علي عباس المهداوي،فاطمة لطفي ثابت: التطورات السياسية في موريتانيا (2001_2005) وموقف الرئيس ولد الطايع منها ،مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية،جامعة بابل ، المجلد26، العدد 1،اذار،2019، ص10

5. دلال العكيلي: إفريقيا: ما لا تعرفه عن قارة الانقلابات؟!،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية:(الانترنت): https://www.annabaa.org

6. أنوار بوخرص: الاستقرار الحرج في موريتانيا والتيّار الإسلامي الخفيّ،مركز مالكومكير_كارنيغي للشرق الاوسط،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://carnegie-mec.org/2016/02/11/ar-pub-62734

7 .المرحلة السياسية الانتقالية في موريتانيا: تقييم وتصور آفاق المستقبل: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/mauritania/political-transition-mauritania-results-and-prospects

8 . أسماعيل الشطي وأخرون: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1 ،2004، ص130.

9. تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا: مصدر سبق ذكره

* لانه أعلن اعلي ولد محمد فال ترشحه للرئاسة، إثر اتفاق وقع بين الفرقاء الموريتانيين بدكار في 2009/06/04، وأكد أنه عائد لمواصلة إصلاحاته التي بدأها عام 2005.

10. دلال العكيلي: إفريقيا: ما لا تعرفه عن قارة الانقلابات؟!، مصدر سبق ذكره

11. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر،2010، ص 68.

12.المصدر نفسه، ص ص68_69.

* أعلن الرئيس ولد الطايع في نيسان /1991 أنطلاق مرحلة التحول الديمقراطي.لمزيد من التفاصيل ينظر الى: محمد سعيد بن أحمدو: موريتانيا بين الأنتماء العربي والتوجه الأفريقي:دراسة في إشكالية الهوية السياسية (1960-1993)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1 ،2003 .،ص145.

13. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره، ص ص68_69

14. محمد الأمين ولد محمد ابريهمات: الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 472،حزيران 2018،السنة 11، ص64

15. اجلاب رشيد : الديمقراطية وحقوق الانسان اية علاقة، :المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد :جامعة نواكشوط العصرية ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية :دراسات في حقوق والانسان ،العدد 26،السنة 2019 ،ص118

16. محمد الأمين ولد محمد ابريهمات: الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة،مصدر سبق ذكره، ص 64.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : حماه الله ولد السالم :ازمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجا، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،30_31/اذار/مارس/2013،ص29.

17. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره،ص69.

18 . المصدر نفسه، ص70.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : محمود صالح الكروي: ذاكرة الانقلاب العسكري في موريتانيا : الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 2011، العدد 31 (31 يوليو/تموز 2011)، ص ص118_136

19. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره، ص ص 70_71

20. المصدر نفسه ، ص72: ولمزيد من التفاصيل ينظر الى: محمد الأمين ولد سيدي بابا، "انقلاب 03 أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل" ،بيروت : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 320 ، أكتوبر 2005 ، ص72

21. محمد المختار ولد السعد ، محمد عبدالحي: تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق – الوقائع – آفاق المستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 149 ، ط2 ، 2014،ص47

22 . المصدر نفسه ، ص48 .وينظر كذلك الى ص ص48_52 للتعرف على التعهدات الاربع والعشرين.

23 .هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني،مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009 ، ص52

24 . طالب عوض: الانتخابات الحرة وفقًا للمعايير الدولية في مجموعة باحثين: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، تقديم علاء شبلي ، تحرير كرم خليل، المنظمة العربية لحقوق الانسان،القاهرة، ط1 ، 2014، ص32

25.هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مصدر سابق، ص52

26. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره ، ص80

27. هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مصدر سبق ذكره ،ص52.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : Author: Raquel Ojeda García: Analysis of Mauritania's legislative elections after the 2005 coup, Journal: Revista CIDOB d'Afers Internacionals ISSN: 11336595 Year: 2009 Issue: 87 Pages: 191-214 Provider: DOAJ

على موقع المكتبة الافتراضية العراقية: https://www.ivsl.org/?language=ar

28. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره،ص81

29. هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مصدر سبق ذكره ، ص53

30. المصدر نفسه .

31 . المصدر نفسه، ص63

32 .تقرير منظمة العفو الدولية: "السيف مسلط على رقابنا" قمع النشطاء المجاهرين بانتقاد ممارسات التمييز والرق في موريتانيا ،مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، ط2018،1،ص7

33.أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره، ص ص84_85

*اتفاق دكار: بعد انقلاب 2008 شهدت موريتانيا توترا شديدا مما جعل الساحة السياسية الداخلية تطرح العديد من الأفكار والمبادرات، لتقريب وجهات النظر بين المجلس العسكري والمعارضين للانقلاب وإيجاد حل توافقي داخلي، فقد تقدم البرلمانيون الداعمون للانقلاب بمبادرة اطلق عليها (خريطة الطريق) للمرحلة الانتقالية، ووقع أطراف الأزمة الموريتانية بنواكشوط رسميا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دكار بين الحكومة والمعارضة.وتم التوقيع على الاتفاق في29/مايو/ 2009 في قصر المؤتمرات بنواكشوط في حضور الرئيس السنغالي عبد الله واد وأعضاء لجنة الاتصال الدولية المكلفة بحل الأزمة الموريتانية. لمزيد من التفاصيل ينظر الى : أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق

ذكره،ص ص92_100 وكذلك ينظر الى : الفرقاء الموريتانيون يوقعون اتفاق دكار:شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.aljazeera.net/news

34. محمد الأمين ولد محمد ابريهمات: الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة ،مصدر سبق ذكره ،ص76

35.احمد فوزي سالم: بعد تأكيد فوز الغزواني.. الصراع السياسي في موريتانيا يعود للمربع صفر.ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.noonpost.com/content/28431

36 . شروق محمود الحريري: الانتخابات الموريتانية وفرص تحقيق التنمية والاستقرار: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://democraticac.de/?p=61641

37. المصدر نفسه

38 . المصدر نفسه

* المقصود بالحراطين، العبيد الذين وقع عتق رقابهم، و هم عادة ما يقع استخدامهم كرعاة و خدم في المنازل و الحقول.لمزيد من التفاصيل ينظر الى : عماد الميغري: المسألة الإثنية و الدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة و السلوك الإنجابي للأقليات،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، 2006، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://journals.openedition.org/insaniyat/3569.وكذلك ينظر الى: محمد عبد الباقي الهرماسي : المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1986،1،ص176.

39 . شروق محمود الحريري: الانتخابات الموريتانية وفرص تحقيق التنمية والاستقرار،مصدر سبق ذكره.

40. المصدر نفسه .

41.المصدر نفسه

قائمة المصادر:

❖ الكتب:

1. أسماعيل الشطي وأخرون: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1،2004.

2. إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع: موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994.

3. اعداد ادارة البحوث والدراسات : قراءات نظرية التغير السياسي _المفهوم والابعاد، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016.

4. محمد المختار ولد السعد ، محمد عبدالحي: تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق – الوقائع – آفاق المستقبل،ط2014،2، 149، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

5. محمد سعيد بن أحمدو: موريتانيا بين الأنتماء العربي والتوجه الأفريقي:دراسة في إشكالية الهوية السياسية (1960-1993)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1 ،2003 .

6. محمد عبد الباقي الهر ماسي : المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1986،1.

❖ الدوريات

1. اجلاب رشيد : الديمقراطية وحقوق الانسان اية علاقة، :المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد :جامعة نواكشوط العصرية ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية :دراسات في حقوق والانسان ،العدد 26،السنة 2019 .

2. خيري عبد الرزاق جاسم :التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي ،مجلة مركز دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 43،2010
3. علي هادي عباس المهداوي،فاطمة لطفي ثابت: التطورات السياسية في موريتانيا (2001_2005) وموقف الرئيس ولد الطايع منها ،مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية،المجلد26، العدد الاول،اذار،2019
4. محمد الأمين ولد سيدي بابا، "انقلاب 03 أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل" ،بيروت : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 320 ، أكتوبر 2005 .
5. محمد الامين ولد محمد ايراهيمات: الدولة المدنية في موريتانيا....جذور الازمة في اصل القطيعة بين المجتمع والدولة ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد 472،السنة 41، حزيران 2018.
6. محمود صالح الكروي: ذاكرة الانقلاب العسكري في موريتانيا : الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 2011، العدد 31 (31 يوليو/تموز 2011)
7. مصعب عطية ذنون: دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990 ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان ، العدد 19،مارس 2021.
8. هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني،مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009 .

❖ الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر،2010.
2. وجيه عفدو علي: منهج التغيير السياسي في فكر الحركات الاسلامية ،اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2012

❖ المؤتمرات والتقارير

1. تقرير منظمة العفو الدولية: "السيف مسلط على رقابنا" قمع النشطاء المجاهرين بانتقاد ممارسات التمييز والرق في موريتانيا ،مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، ط2018،1.
2. حماه الله ولد السالم :ازمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجا، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،30_31/اذار/مارس/2013.
3. طالب عوض: الانتخابات الحرة وفقًا للمعايير الدولية في مجموعة باحثين: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، تقديم علاء شبلي ، تحرير كرم خليل، المنظمة العربية لحقوق الانسان،القاهرة، ط1 ، 2014.

❖ شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

1. احمد فوزي سالم: بعد تأكيد فوز الغزواني.. الصراع السياسي في موريتانيا يعود للمربع صفر.ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.noonpost.com/content/28431
2. اعلي ولد محمد فال.. سيرة ذاتية: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://www.aljazeera.net/news/arabic

3. أنوار بوخرص: الاستقرار الحرج في موريتانيا والتيّار الإسلامي الخفيّ،مركز مالكومكير_كارنيغي للشرق الاوسط،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://carnegie-mec.org/2016/02/11/ar-pub-62734
4. تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.aljazeera.net/
5. دلال العكيلي: إفريقيا: ما لا تعرفه عن قارة الانقلابات؟!،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية)الانترنت): https://www.annabaa.org
6. شروق محمود الحريري: الانتخابات الموريتانية وفرص تحقيق التنمية والاستقرار: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://democraticac.de/?p=61641
7. الفرقاء الموريتانيون يوقعون اتفاق دكار:شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.aljazeera.net/news
8. المرحلة السياسية الانتقالية في موريتانيا: تقييم وتصور آفاق المستقبل: ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-
9. عماد الميغري: المسألة الإثنية و الدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة و السلوك الإنجابي للأقليات،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، 2006، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://journals.openedition.org/insaniyat/3569
10. Author: Raquel Ojeda García: Analysis of Mauritania's legislative elections after the 2005 coup, Journal: Revista CIDOB d'Afers Internacionals ISSN: 11336595 Year: 2009 Issue: 87 / على موقع المكتبة الافتراضية العراقية: https://www.ivsl.org/?language=ar